

التكامل الاقتصادي القاري

- الإقليمية الجديدة -

لباز لمين

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجلفة / الجزائر

روابع عبد الرحمان

أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجلفة / الجزائر



ملخص:

لقد استكملت نظرية التكامل الاقتصادي التقليدي كل مراحلها التاريخية على المستوى الجغرافي وبدأت الحاجة ملحة للارتقاء إلى مستوى فوق إقليمي مع ضغوطات حادة متعددة الأبعاد على كل أقطار الاقتصاد الدولي قاطبة، ضغوط قد تكون ظاهرة أو خفية يغذيها الصراع المحموم من أجل اعتلاء قمة القرن الواحد والعشرين في مقدمته المجالات الاقتصادية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، اليابان) و ما أفرزته من استقطاب حاد ميز العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة، وهكذا شهد النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين مرحلة تطويرية للتكامل الاقتصادي في ثوبه القديم كانت بمثابة حلم اقتصادي لطالما راود العديد من الدول المتقدمة التي أطلقت العنان لتجربة معاصرة في التكامل الاقتصادي الإقليمي.

Abstract :

Concerning the geographic level the traditional economic theory of integration has accomplished all its historical stages. For that an urgent need to an upgrade to above regional level appeared under a sharp pressures on all trends of the world's economy which led to strong conflict between (U-S-A, UE, Japan) to lead the 21st century world's economies and to attract as many countries as possible which distincts the international economic relation, in other word the second half of 1980's (of the 20 century) saw an evolutionary stage of economic integration in its classical form which an economic dream for many developed countries which unleashed a contemporary experience in regional economic integration.

مقدمة:

يعيش العالم تحولات كبرى في جميع المجالات منذ انتهاء الحرب الباردة باختيار المعسكر الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي أو الحر، و الانتقال بذلك من نظام القطبين إلى نظام القطب الواحد و فرض الهيمنة الغربية والأمريكية تحديدا على العالم تحت شعار العولمة ، هذه الأخيرة أفرزت جملة من المفاهيم و المتغيرات الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية و أحدثت حالة من الديناميكية على مستوى الدول وسياساتها الاقتصادية و رسمت توجهها اقتصاديا جديدا يقوم على الاتجاه التدريجي من الاقتصاد الوطني و الإقليمي إلى الاقتصاد الدولي، وقد تجسد هذا التوجه من خلال تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية هدفها المنافسة و فرض الوجود في المجتمع الاقتصادي الدولي و مواجهة مختلف التحديات التي أفرزها النظام الاقتصادي المعولم الذي أصبح لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة و المجزأة، بل أصبح شعاره البقاء لمن هو أكثر منافسة و قوة و كفاءة.

وقد شهد العالم مؤخرا نشاطا متسعا في صعيد تكوين التكتلات و التجمعات الاقتصادية، سواء في كان ذلك في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، هذه التجمعات لم تكتسب صفة الإقليمية المباشرة و إنما جمعت بين طرفين من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي واسع تحده المحيطات. في ظل هذا التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فوق القطرية ظهرت خارطة اقتصادية جديدة اختفت ضمنها القارات الخمس أطلق عليها اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي غير الإقليمي أو القاري أو ما يسمى بالإقليمية الجديدة التي تعد بمثابة منهج مستحدث و معاصر في التكامل الاقتصادي الإقليمي.

أولاً: الإقليمية الجديدة (المفهوم، المميزات، دوافع الظهور):

تعتبر الإقليمية الجديدة منهجا مستحدثا في التكامل الاقتصادي الإقليمي تنوعت مفاهيمها و تعددت مميزاتا و دوافع ظهورها و احتلت مكانا بارزا في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة.

1- مفهوم الإقليمية الجديدة:

لقد كان لنجاح التجربة الإقليمية الأوروبية و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا و المكسيك (NAFTA) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق الجات، إلى أن ظهرت الموجة الثانية من الإقليمية و التي أطلق عليها مصطلح الإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات و وتنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري الإقليمي و يستند هذا المفهوم إلى نموذجين: ⁽¹⁾

1-1 النموذج الأول: هو التكتل التجاري الإقليمي على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء و بدرجة تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة و أعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي.

1-2 النموذج الثاني: و هو قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص و التقسيم في العمل و مثال ذلك: مثلث النمو الإقليمي

الفرعي الذي يربط بين التكنولوجيا و القوة المالية في سنغافورة و العملة و الموارد في أرخبيل ريو باندونيسيا. و بعبارة أخرى فإن عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بمب يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة ، حيث يهدف إلى جعل الكتلة الاقتصادية الإقليمية حلقة ربط وسيطية بين الدول من ناحية و النظام العالمي من ناحية أخرى و بذلك فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في فترة السبعينات بغلبة الطابع الاقتصادي.

و يذهب البعض في تعريفه للإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة أو حتى قريبة أو بعيدة عن بعضها البعض.

و هناك من يطلق على الإقليمية الجديدة اصطلاح الإقليمية المفتوحة (Open Régionalisme) ، و الذي أثير خلال مفاوضات إنشاء كتلة أيبك و تعني تلك الترتيبات الإقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير الأعضاء و التي تتعهد فيها الدول الأعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل ، كما أن درجة التحرير على واردات الدول غير الأعضاء ليست بالضرورة أن تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الأعضاء.⁽²⁾

كما يطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية "Trade Blocs" وهي تلك الترتيبات التي تتسم بثلاث سمات:⁽³⁾

- أغلب دول العالم تنتمي إلى أحد التكتلات الإقليمية على الأقل.
- أغلب التكتلات الإقليمية يتم بشكل سريع و متزامن في مختلف أجزاء العالم.
- أغلب التكتلات الإقليمية تتم بين دول الجوار.

بناء على ما سبق ذكره من تعاريف يمكن استخلاص التعريف الموالي للإقليمية الجديدة :

"الإقليمية الجديدة هي نشوء ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف فيه مجموعة من الدول النامية حول دول متقدمة تتولى بدورها قيادة المجموعة و تهدف في إطار سياسة إستراتيجية إلى تذليل معوقات تدفق التجارة بين المجموعتين بغض النظر عن كونها متجاورة أو بعيدة عن بعضها البعض".

2: مميزات الإقليمية الجديدة:

اتسمت التكتلات الإقليمية الجديدة عموما بالسمات التالية:

① تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت ، فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية النافتا و عضو في تجمع آسيا للباسيفيك APEC و السبب في تعدد العضوية يرجع إلى ما يلي:

❖ ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها.

❖ تنويع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

❖ هناك تساير في بعض الجوانب بين الإقليمية و التعددية .

- ② التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.⁽⁴⁾
- ③ الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.
- ④ تؤكد التكتلات الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة كهدف نهائي لإقامة التكتل الإقليمي ، و على غير ما كانت عليه التكتلات القديمة ، فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق المنافسة العالمية في التجارة .
- ⑤ أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواءا من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- ⑥ ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.
- ⑦ أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه و متعددة القطاعات و تعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية.
- ⑧ تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة والتكامل النقدي و المالي و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي.
- ⑨ قيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.⁽⁵⁾

3- دوافع ظهور الإقليمية الجديدة:

- يمكن إيجاز الدوافع التالية للاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة :
- بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية و الغربية أدى بالقطبين المتصارعين إلى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء و مراكز نفوذ إقليمية و دول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة و التي يعتبر فيها الحياد تحيزا .⁽⁶⁾
 - ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية إلى إعادة النظر في منهج الإحلال محل الواردات الذي انتقل تطبيقه من المستوى القطري إلى النطاق الإقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل أيضا لحاجتها الماسة إلى تعزيز مبادرتها إلى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه الدعوى إلى تقليص معدلات الحماية.
 - سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي ، فقد أدى إنشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية إلى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و السياسات التجارية بما فيه التكتلات الإقليمية .
 - تأثير الاتحاد الأوروبي : حيث كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حول توسيع نطاق السوق الأوروبية (EC) و إتمام مرحلة التحرك هذه الأخيرة الموحدة للسلع والخدمات و العملة و رأس المال و من هنا ساد اعتقاد لدى باقي الدول بأن السوق الأوروبية ربما أقل انفتاحا أمام تجارة الدول غير الأعضاء في الاتحاد و لذلك فقد كان رد فعل دول العالم إما الالتحاق بعضوية الاتحاد الأوروبي أو الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم .

- تنامي ظاهرة العولمة و ما نتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار و من ثم في العلاقات بين المنشآت و بين الدول فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية إلى رفع درجات التقارب بين مختلف أجزاء العالم كما أدى تراكم التطور التكنولوجي و تسارعه و ثورة المعلومات والاتصالات و تعاظم ظاهرة تدويل العمليات الإنتاجية إلى خروج المنشأة من نطاق الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي.
- الاعتقاد بأن الإقليمية تؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل ، مما يؤدي إلى زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.
- سعي الدول الصغيرة لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري إقليمي مع دول أكبر.
- الرجبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية ، فالدول الأعضاء يرون أنه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر نتيجة استغلال وفورات الحجم الكبير.
- الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الإقليمي مما يعطي تلك الإصلاحات المساندة و المصدقية.
- الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث.⁽⁷⁾
- فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي التقليدي بين الدول النامية و عدم تجسيدها على أرض الواقع.⁽⁸⁾

ثانيا: الفروقات الأساسية بين الإقليمية التقليدية و الجديدة (الإقليمية بين الماضي و الحاضر):

- ركزت الإقليمية التقليدية أو الكلاسيكية التي نشأت على أسسها المؤسسات القديمة على عناصر التجاور الجغرافي، والتشابه الثقافي و الأيديولوجي كأساس لبناء التنظيم الإقليمي ، في حين نجد أن مؤسسات الإقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول مما يعني إمكانية إنشاء مؤسسات للتعاون الإقليمي بين دول غير متجاورة جغرافيا و غير متشابهة ثقافيا أو أيديولوجيا فبينما ركزت الإقليمية التقليدية على إنشاء مؤسسات الأمانة العامة و المؤسسات التنظيمية المساعدة و على الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات ، نجد أن الإقليمية الجديدة ركزت على إنشاء مؤسسات محدودة للإشراف على التعاون و على أن يكون البعد الحكومي هو أحد أبعاد تلك المؤسسات بحيث يتم إشراك مؤسسات القطاع الخاص في بناء تلك المؤسسات .
- الإقليمية في ثوبها القديم ركزت على أن التنسيق بين السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيه كل الأعضاء بالتساوي، خلافا للإقليمية في ثوبها الجديد و التي هدفها إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات (العابرة للقارات) .
- كذلك بالنسبة للمرحلة النهائية نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية هو الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل الانتهاء بوحدة سياسية ، أما بالنسبة للإقليمية الجديدة فقامت على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رأس المال.
- بالنسبة للدوافع السياسية فقد ركزت الإقليمية الكلاسيكية على تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحروب، أما الإقليمية

الجديدة فقد ركزت على دعم الاستقرار السياسي.

- بالنسبة لتحرير التجارة نجد أن الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي. أما الإقليمية الجديدة فتأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
- بالنسبة لشرط عدم المعاملة بالمثل فهو مجاز و مسموح به لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل بالنسبة للصيغة التقليدية للتكامل ، أما الصيغة الجديدة فهذا الشرط غير مسموح به و تم استبداله بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.

و لإعطاء فكرة أوضح و أشمل حول أهم الاختلافات بين الإقليمية الجديدة و الإقليمية التقليدية يمكن إدراج الجدول الموالي:

الجدول (1) : مقارنة بين صيغتي التكامل الاقتصادي التقليدي والإقليمية الجديدة

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	التجانس و تقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الإجماعية و الثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات و تبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن و السلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي و تحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم إتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأكثر تقدما	غير مجاز مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر : رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروط للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية ، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما.
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية و يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجيا مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات و الأعضاء الأكثر تقدما.
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال و عابرات القارات.
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رأس المال.

المصدر : محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد 07 ، 1997 ، ص 15.

ثالثاً: إيجابيات و سلبيات الإقليمية الجديدة :

يترتب على الترتيبات الإقليمية الجديدة العديد من الإيجابيات و السلبيات يمكن إيجازها فيما يلي:

1 - إيجابيات الإقليمية الجديدة:

- ① من شأن تحرير الأسواق و الانفتاح على التجارة و التمويل الدوليين أن يفضيا إلى أفضل توزيع ممكن لعوامل الإنتاج بصورة عامة ، و إلى زيادة الإنتاجية و التعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة ، إضافة إلى التخصص و تقسيم العمل حيث يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائداً يفوق ما يمكن أن يتحقق لها قبل التكامل.⁽⁹⁾
- ② ترقية المنافسة مما يمكن من رفع القدرة و الكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية ، مما يساهم في إعادة تأهيل القطاع و دفع عملية الإصلاح و التعديل الهيكلي و ضبط إستراتيجيات صناعة جديدة لدول الجنوب.⁽¹⁰⁾
- ③ تتضمن اتفاقيات الإقليمية الجديدة في كثير من الأحيان برامجاً لتحديث الصناعة و إعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب من خلال التعاون في الميدان العلمي و التقني مشروعات في مجال الجودة و المواصفات ، جذب الاستثمار ، تنويع الصادرات ، التنافسية ، تحسين نظم الإدارة . كل ذلك يساهم في رفع كفاءة و تأهيل المؤسسات المحلية و تحسين مناخ الاستثمار.⁽¹¹⁾
- ④ حالة النفاذ للمنطقة التفضيلية و ما ينتج عنها من مكاسب بسبب اتساع نطاق المنطقة و تحسن شروط دخول منتجاتها إلى السوق الأوسع بعد إتمام إجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات التفضيلية المعقودة بين الدول المتقدمة و النامية.⁽¹²⁾
- ⑤ توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج ، ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية ، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تغيير استراتيجياتها الصناعية و تفعيل عملية الخصخصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية و الخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم و وفتح كلي أو جزئي لرأسمال الشركة.⁽¹³⁾
- ⑥ يركز دعاة الإقليمية الجديدة إلى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة و إزالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية فهي إضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية الإنتاج تساهم أيضاً في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية ، كما تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الجنوب في تغيير استراتيجياتها الصناعية و تفعيل عملية الخصخصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية و الخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح أسهم و فتح كلي و جزئي لرأسمال الشركة.⁽¹⁴⁾

2- سلبات الإقليمية الجديدة :

- ① لم تأخذ الإقليمية الجديدة بعين الاعتبار أولويات و شكل و مضمون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، أما بخصوص أثر الاستثمارات على العمالة فيمكن أن لا تكون بالمستوى المطلوب خاصة إذا اعتمدت على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال.
- ② الأثر السلبي على الصناعات الوليدة إذا لم يكن الاتفاق حازما لحمايتها من المنافسة الدولية إلى حين الوقوف و القدرة على مواجهة الشركات الأخرى.
- ③ زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة التفضيلية .
- ④ بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر يجب الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة لم تأخذ بعين الاعتبار أولويات و شكل و مضمون تدفق الاستثمارات ، فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم الاقتصاديات النامية ، و في هذه المرحلة تحديدا حيث بنيتها الاقتصادية بحاجة إلى استثمارات مباشرة تتضمن إقامة مشاريع حقيقية كبناء مصانع استصلاح الأراضي ، أما الاستثمارات غير المباشرة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية و التي تتضمن شراء سندات و أسهم الشركات المحلية و شراء عملات البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، مثل هذه الاستثمارات و في ظل الظروف الراهنة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول النامية.، حيث من جهة أخرى الوضع الراهن فإن اقتصاديات الدول النامية ضعيفة من حيث البنية و من جهة أخرى طبيعة الاستثمارات المالية خطيرة لأنها تحقق الاقتصاديات الوطنية الضعيفة بعوامل عدم السيطرة نتيجة إمكانية تصفية هذه الاستثمارات في أية لحظة.(15)
- ⑤ بالنسبة للمشتريات الحكومية فإن الاتفاقيات المنظمة تفتح الباب على مصريه للمنتجين والمصدرين الأجانب كافلة لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على العقود ، و هو ما يؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية و المستثمرين المحليين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتياز التعاقد والحماية من المنافسة الأجنبية.
- ⑥ تعتبر الدول النامية مستورد صافي للخدمات و بالتالي فإن تحرير الخدمات على المستوى العالمي لن تستفيد منه الدول النامية .
- ⑦ انضمام الدول النامية لاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يملئ عليها القيام بعملية تحرير أوسع تمس قطاع الخدمات ، لكن في ظل استمرار السياسات و الأوضاع كما هي عليها ، فإن مؤسسات الخدمات ستكون في وضعية غير تنافسية و بالتالي لا تستطيع الصمود و البقاء في السوق لمحدودية إمكانياتها و ضعف مستويات أدائها .(16)
- ⑧ ضياع الفرصة التاريخية لاقتصاديات الدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية فالوضع الراهن يجعل من مضمون الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من المغالاة التي تحاول تجاوز حدود السياق التاريخي و النظري من دون معاناة جادة لما هو متاح فعلا.
- ⑨ اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية و بقدر ما تتيح من فرص لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تكون هنالك مضار تتمثل في عملية تحرير بعيد المدى للاستثمار الأجنبي المباشر أو المشتريات الحكومية و قواعد

جديدة بشأن جوانب معينة من سياسة المنافسة و قواعد أكثر صرامة بشأن حقوق الملكية الفكرية و مراعاة معايير العمل و المعايير البيئية ، إضافة إلى الاتفاقيات الملزمة بإجراء عملية تحرير تجارة السلع أوسع و أعمق بكثير مما هو متفق عليه في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية مما يفضي إلى ممارسة ضغوط على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها من التزامات التحرير في هذا المجال .⁽¹⁷⁾

⑩ عملية تحويل التكنولوجيا للدول النامية بما يمكنها من التحكم في التكنولوجيات الحديثة و زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية عملية غير محققة غالباً .
و عليه و بناء على ما سبق ذكره من إيجابيات و سلبيات للإقليمية الجديدة يمكن استخلاص أن إيجابيات الإقليمية الجديدة و المكاسب المترتبة عنها هي التي كانت وراء الاتجاه المتزايد وراءها، في حين نجد في المقابل السلبيات المترتبة عنها تشكل في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة و تبحر الدول النامية على إعادة النظر قبل الانضمام إلى أي كتلة إقليمية قارية .

رابعاً: الإقليمية الجديدة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد:

يتوقف نجاح الترتيبات الإقليمية الجديدة على مدى قدرتها على مواجهة الإشكاليات التي تواجهها في المستقبل و بذلك يجب على الدول النامية قبل الانضمام لأي كتلة إقليمية قارية مراعاة العديد من الجوانب لأنه كلما استندت قوة التكامل لأساس إقليمي ، كلما كان قرار الانسحاب أكثر صعوبة و فيما يلي أهم الإشكالات التي تواجه الإقليمية الجديدة:

1- قواعد المنشأ:

تعد هذه القضية ملازمة للاتفاقيات الإقليمية و تتعلق بمكان منشأ السلع التي ستكون موضع معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقيات الثنائية ، و في منظمة التجارة العالمية تخضع قواعد المنشأ لمفاوضات مكثفة لإيجاد أسلوب لمعالجتها تقبله الدول النامية و الدول المتقدمة.⁽¹⁸⁾
و هناك اختلافات واضحة حول هذه القضية في الترتيبات الإقليمية ، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد في اتفاقياتها الثنائية مع الدول على أن تقوم باحتساب الحد الأعلى للقيمة المضافة فيما يتعلق بقواعد المنشأ ، و في الاتحاد الأوروبي تتم معالجة قواعد المنشأ على المواد الأولية المتاحة محلياً و المواد الأولية المستوردة التي تدخل في الإنتاج ، ويتم ذلك من خلال بروتوكول خاص .

و تجدر الإشارة إلى اختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ ما بين النظام المتعدد الأطراف و الاتفاقيات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف، و هناك 6 دول عربية* أعضاء في منظمة التجارة العربية قد أخطرت المنظمة بقواعد منشأ تفضيلية و 5 دول عربية** لم تخطر المنظمة عن قواعد المنشأ التفضيلية .⁽¹⁹⁾

2- حماية حقوق الملكية الفكرية:

ما يلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات خاصة الثنائية الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية وجود بنود و التزامات تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية و هذا التوجه ليس بالجديد ، ففي أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروجواي و مؤتمرات المنظمة ظهرت اقتراحات مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية غير أن ظهور تباين في حجم التنازلات في هذا الصدد قد ولد بعض التضارب بين النظام المتعدد الأطراف واتفاقية TRIPS و شموليات الاتفاقيات الإقليمية الثنائية و المتعددة ضمن ما يعرف ب: TRIPS PLUS والتي تعني إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية TRIPS⁽²⁰⁾.

3- تباين القوى و الأداء الاقتصادي: (21)

هذا أمر أصبح واضحاً في عالم يتسم باندفاع الدول النامية نحو إقامة اتفاقات ثنائية مع الدول المتقدمة صناعياً و ذلك دون دراسة كافية لتأثير ذلك على البنيان الاقتصادي للدول النامية، و ما نعينه هنا هل المنشآت الإنتاجية في الدول النامية التي تود إقامة اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على الصمود و المنافسة ؟ إن المتابعة الوثيقة لما يجري حالياً في هذا المجال تعطي انطباعاً بالتسرع نحو إقامة اتفاقيات ثنائية دون وجود أهداف اقتصادية واضحة، فهناك دول لا تمتلك مقومات اقتصادية أو قاعدة إنتاجية قوية أو صناعات تعتمد على تكنولوجيا أو حتى مدخلات و موارد بشرية مدربة، و قامت تلك الدول بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول متقدمة صناعياً فكيف يمكن لقطاعاتها أن تجاري ذلك؟ لذلك يجب التأني و دراسة الآثار المترتبة على عقد الاتفاقيات الثنائية.

خامساً: الإقليمية الجديدة مقارنة ميدانية (الشراكة الأورو -متوسطة):

مع انتهاء الحرب الباردة و انهيار النظام ثنائي القطبية ، و بروز رغبة المجموعة الأوروبية في تبوؤ مكانة دولية مرموقة ، خاصة بعد تطور تكامل المجموعة الأوروبية بإنشاء السوق الموحدة في بداية 1993 و سريان اتفاقية ماستريخت المنشئة للاتحاد الأوروبي في نوفمبر من نفس العام ، كانت منطقة المتوسط بحكم الارتباط الجغرافي و التاريخي و الأمني من أوائل المناطق التي نشط فيها الاتحاد من خلال إقراره للسياسة المتوسطية المحددة للاتحاد التي أعدها المفوض الأوروبي مانويل مارين، حيث أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في أسن بألمانيا في 10 ديسمبر 1994 الخطوط العريضة حول تصورها لمستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط و التي تضمنت إقامة مشاركة بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط في إطار ما يسمى بالشراكة الأورو -متوسطة.

1- مفهوم الشراكة الأورو -متوسطة و أبعادها:

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالشراكة الأورو -متوسطة و اختلفت الأبعاد التي سعت لبلوغها أو تحقيقها وفيما يلي بعض هذه المفاهيم و الأبعاد:

1-1 مفهوم الشراكة الأورو-متوسطية:

يمكن تعريف الشراكة على أنها اشتراك بين طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو أكثر للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تجديدها لتنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي و ذلك بتقديم كل طرف مساهمته سواء كانت المشاركة في رأسمال أو في التكنولوجيا.⁽²²⁾

كما يمكن تعريفها على أنها عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط أو خدمي أو تجاري و على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما أيضا على المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام الاختراع و العلاقات التجارية و المعرفة التكنولوجية و المساهمة كذلك في كافة العمليات و مراحل الانتاج والتسويق مع تقاسم الطرفان للمنافع و الأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية و الفنية.⁽²³⁾

و الشراكة الأورو-متوسطية هي عبارة عن تطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام و الاستقرار بين الطرفين و إقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة و زيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية و تطوير التعاون في المجالات العلمية و الاجتماعية.⁽²⁴⁾

الشراكة الأورو-متوسطية هي " تلك الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي ببلدان المشرق و المغرب وإسرائيل و هذه الشراكة سوف تبدأ بالتحريك التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي و اقتصادي أكبر يتضمن التنمية الاقتصادية و التجارة و الاستقرار الاجتماعي و الهجرة و البيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة هو إقامة منطقة أوروبية -متوسطية تتألف من ثلاثين إلى أربعين دولة".⁽²⁵⁾

إذن مما سبق ذكره يمكن تعريف الشراكة الأورو-متوسطية على أنها " إقامة منطقة رفاهية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط تقوم على التعاون الاقتصادي و المالي و الاجتماعي و السياسي والأمني و الثقافي الدائم و المتوازن بين الطرفين".

1-2 أبعاد الشراكة الأورو-متوسطية:

من أجل بلوغ التوازن المنشود بين مصالح الأطراف المتعاقدة فإن مشروع اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية المقترح يحتوي على العديد من الأهداف و يسعى لبلوغها و يمكن إجمالها عموما فيما يلي :

① المشاركة السياسية و الأمنية:

حيث أن الإعلانات الصادرة عن المؤتمرات الأربعة التي عقدت ابتداء من قمة برشلونة عام 1995 ومالطا عام 1997 و ألمانيا عام 1999 و فرنسا عام 2001 تم التركيز فيها عن قصيدتين هامتين و هما:

- قضية حقوق الإنسان و أهمية الالتزام المتبادل بها.
- قضية حماية الديمقراطية و ضمان حرية التعبير فضلا عن التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

② المشاركة الاقتصادية و المالية:

و قد حددت الدول الأعضاء ثلاث أهداف طويلة الأجل للمشاركة و هي: (26)

- ✓ الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة.
 - ✓ تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف.
 - ✓ دعم التكامل و التعاون الإقليمي.
- تهدف المشاركة في هذا المجال إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء تعود فوائدها على كافة الشركاء.

③ المشاركة الاجتماعية و الثقافية:

و تشمل على النقاط التالية:

- ❖ أهمية الحوار بين الثقافات و الحضارات و دورها في التقريب بين الشعوب.
- ❖ التعاون من أجل حل مشاكل الهجرة.
- ❖ التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و تجارة المخدرات و الجريمة و الفساد .
- ❖ تعزيز التعاون بين المنظمات غير الحكومية (ONG).

و عليه و بناء على ما سبق يمكن القول بأن هناك ثلاث دوافع رئيسية وراء مشروع الشراكة الأورو-متوسطة و تتمثل في: (27)

- ① دافع أمني: كون أن ضمان استقرار الاتحاد الأوروبي مرهون بالاستقرار الأمني في الضفة الجنوبية للمتوسط و التي تعتبر في نظرهم مصدرا لغياب الأمن الذي يزعزع أوروبا.
- ② دافع اقتصادي: و ذلك بإلحاق بلدان الجنوب بمنطقة للتبادل الحر كونها أسواق هامة لتصريف منتجات الدول الأوروبية و في نفس الوقت تعتبر الممون الرئيسي لأوروبا بالطاقة (النفط و الغاز).
- ③ دوافع اجتماعية: تتمثل في محاربة الهجرة حفاظا على تماسك وحدة الاتحاد كونهم يخشون من تقسيم الاتحاد إلى منطقتين أو ثلاثة مناطق هجرة.

2- الإطار التاريخي (الكرونولوجي) لمشروع الشراكة الأورو-متوسطة: (28)

بقيت علاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في جنوب و شرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطة الشاملة*** منذ تبنيتها سنة 1972 و لكن النتائج التي تحققت في إطار هذه السياسة لم تكن كافية على المستويين الاقتصادي و المالي خصوصا بعد انضمام كل من اليونان و البرتغال و إسبانيا إلى المجموعة الأوروبية و التي كانت تمتلك تقريبا نفس الخصائص الاقتصادية مع الشركاء المتوسطيين.

و قد دفع تواضع هذه النتائج و كذا التحولات التي بدأت تعرفها الساحة الدولية على كافة الأصعدة منها السياسية (انخيار المعسكر الاشتراكي) و الاقتصادية (تنفيذ إصلاحات اقتصادية في الكثير من الدول ، التحول من الاقتصاديات الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول) الأوروبيين إلى التفكير بسياسة جديدة تراعي هذه التحولات ، حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر عام 1990 إطار جديدا للعلاقات الأوروبية المتوسطة

من خلال صياغته لما يسمى بالسياسة المتوسطة المحددة التي كانت تهدف إلى حصر عمل المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطة فيما يلي:

- ✓ دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطة و كذا الاستثمار الخاص.
- ✓ زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية مع تسهيل دخول منتجات هذه الدول إلى السوق الأوروبية.
- ✓ تعزيز و تقوية الحوار الاقتصادي و السياسي الأورو-متوسطي.

ثم تبلورت هذه السياسة خلال المؤتمر الأورو-متوسطي المنعقد في مدينة برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 ليعلن عن البداية الحقيقية لمسار برشلونة للشراكة الأورو-متوسطة و التي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين.

و يتميز مسار الشراكة هذا بمنهج كلي مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا في عقدي الستينات والسبعينات و التي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحتة ، إضافة إلى تضمنه لجانب اقتصادي و مالي فإنه طرح برنامج عمل و أهداف أمنية و سياسية و كذا ثقافية و اجتماعية حيث يعتبر شكلا من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة و الشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية باستثناء إسرائيل و هذا في إطار ما يسمى بالإقليمية الجديدة (nouveau régionalisme).

للإشارة فقط إلى أن فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط تعود إلى بداية الثمانينات باقتراح الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) خلال زيارته للمغرب عام 1983 حيث عقد اجتماع (4+5) **** و أصبحت ندوة (5+5) بعد انضمام مالطا و دخلت هذه الندوة جزئيا حيز التنفيذ أثناء ملتقى مارسيليا في 17 ديسمبر 1988 ثم تلتها ندوة بمدينة طنجة المغربية ما بين 24-27 ماي 1989 حضرها كل الدول المغاربية بما فيها ليبيا. (29)

3- تقييم الشراكة الأورو - متوسطة:

إن إبرام الاتحاد الأوروبي لاتفاق الشراكة مع دول جنوب المتوسط لم يكن هدفه إخراج هذه الدول من تخلفها و المشاكل التي تتخبط فيها على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى السياسية بل هو إستراتيجية متعمدة من طرف الاتحاد الأوروبي لتكريس مبدأ التبعية و تحقيق الأهداف الأوروبية الخاصة بمواجهة المنافسة الأمريكية تحديدا ، فالاتحاد الأوروبي عندمافاوض فاض بإسم المجموعة الأوروبية عكس دول جنوب المتوسط التيفاوضت بمفردها من وضع الضعيف المغلوب على أمره و كما هو معروف أن المفاوضات الجماعية دوما تتغلب على المفاوضات الفردية . و بالرغم من ذلك فإنه يمكن استخلاص العديد من النتائج السلبية و الايجابية المترتبة على اتفاق الشراكة الأورو-متوسطة:

3-1 الآثار الايجابية للشراكة الأورو-متوسطة:

- ① زيادة المساعدات المالية و المعونات الفنية التي ستحصل عليها دول الجنوب المتوسط.
- ② انتقال دول جنوب المتوسط من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج بمعنى إعطاء دور أكبر للإنتاجية و الجودة و ثقافة المنافسة و بالتالي الاعتماد على التسيير و التسويق المدروس و ثقافة الزبون.
- ③ يمكن لدول الجنوب على المدى البعيد تشكيل بعض أقطاب النشاطات الاقتصادية ذات ميزة تنافسية كونها تزخر

بالشروات السطحية و الباطنية و الأماكن السياحية و المنتجات الزراعية على مدى الفصول الأربعة.⁽³⁰⁾

④ التمتع بشروط مسيرة لدخول صادراتها الزراعية إلى الأسواق الأوروبية، و زيادة و بنسبة كبيرة للمساعدات المالية الموجهة خاصة لتأهيل المؤسسات و اليد العاملة و تهيئة المحيط الاقتصادي عموماً باستثمارات أوروبية لانتعاش اقتصاديات هذه الدول .

⑤ المساهمة في تدعيم و إعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في الدول المشاركة مثل القطاع المالي و ما يرتبط به من تحسين النظم المحاسبية و الرقابية و التنظيمية في القطاع المصرفي و التأميني.

⑥ خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى الحد من البطالة و زيادة الرخاء في الدول العربية و زيادة المعونات الفنية و الإدارية و التنظيمية من دول الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية المتوسطة.

⑦ زيادة اهتمام الدول المتوسطة بتبني المزيد من الخطوات في مجال الإصلاح الهيكلي التشريعي و تحرير الخدمات و هذا قصد توفير البيئة الاقتصادية المواتية للاندماج في الاقتصاد العالمي.⁽³¹⁾

⑧ دعم الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية لتطوير المؤسسات و تنمية القطاع الخاص عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خلق التشغيل.⁽³²⁾

⑨ تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في حوض المتوسط عن طريق إنشاء مؤسسة مالية في مارس 2002 تهتم بالتعاون المالي بين دول الاتحاد الأوروبي و البلدان الشريكة و هذه المؤسسة تابعة للبنك الأوروبي للاستثمار و تسمى بالتسهيل الأورو-متوسطي للاستثمار و الشراكة (FEMIP) هدفها إعطاء الأولوية للقطاع الخاص.⁽³³⁾

3-2 الآثار السلبية للشراكة الأورو - متوسطة:

① زيادة اتساع هوة التبعية الاقتصادية و التكنولوجية لبلدان جنوب الحوض المتوسط.

② إفلاس عدد كبير من مؤسسات الدول العربية نتيجة عدم التكافؤ بينها و بين المؤسسات الأوروبية من حيث التكنولوجيا و المنافسة في المنتج مما يؤدي إلى تراجع و إختلال في الموازين التجارية للبلدان العربية.

③ ارتفاع الواردات العربية من السلع الرأسمالية و المنتجات النصف مصنعة بسبب الإعفاء من الرسوم الجمركية و بالمقابل تراجع مستوى الصادرات العربية ذات الميزة النسبية كالغزل والنسيج و الملابس و المصنوعات الجلدية و خاصة المنتجات الفلاحية لما تلاقيه من منافسة أوروبية شديدة.

④ عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للعديد من الدول العربية المتوسطة مواجهة المنافسة الشديدة من الشركات الأوروبية، مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، فيما سيضاعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية من اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية و من ثم موازين مدفوعاتها.

⑤ المعاملة غير المتساوية في قواعد المنشأ بين كل من بلدان المغرب العربي و بلدان المشرق العربي فقد سمحت هذه الاتفاقية بالتراكم القطري و الكلي لبلدان المغرب العربي فيما بينها في حين أنها لم تسمح بذلك لبلدان المشرق العربي حيث أنها سمحت بالتراكم مع الاتحاد الأوروبي.⁽³⁴⁾

⑥ تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة رفع الحماية على الإنتاج المحلي حيث يؤدي هذا إلى عجز العديد من

ميزانيات الدول.

⑦ إفلاس العديد من مؤسسات الدول العربية نتيجة عدم مواجهة المنافسة الأوروبية الرهيبة من حيث السعر و الجودة يؤدي إلى تسريح العديد من العمال.

⑧ تأثر القطاع الزراعي بفعل المنافسة الكبيرة للمنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة و أن المنتجات المغربية تتميز بمشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية التي تتمتع بمناعة قوية.⁽³⁵⁾

⑨ محدودية المكاسب المحققة من مشروع الشراكة الأورو-متوسطية بالنسبة للدول العربية تحديدا في غياب تكامل اقتصادي عربي لأن المفاوضات عادة ما تكون ضعيفة مقارنة بالمفاوضات الجماعية.

سادسا: الشراكة الأورو - جزائرية (المضمون والآثار):

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا قويا و ذلك لتوفر عناصر الاندماج الاقتصادي فيه عوامل الوحدة التامة من تحرير التبادل التجاري بين الدول و تنقل عناصر الإنتاج و توحيد السياسات الاقتصادية و النقدية و الضريبية بين الدول الأعضاء، و بسبب قوة هذا القطب الاقتصادي و موقعه الجغرافي و كذا قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر و عدد من أعضائه كإيطاليا و فرنسا و ألمانيا فقد قررت هذه الأخيرة إقامة اتفاق شراكة مع هذا القطب الاقتصادي.

وقد باشرت الجزائر مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال المشاركة في مؤتمر برشلونة 1995 و التوقيع على الإعلان الخاص بالشراكة الأورو-متوسطية و بعد مفاوضات في بروكسل (Bruxelles) في 19 ديسمبر 2001 ثم في فلورنسيا (Valence) بإسبانيا في 22 أبريل 2001 ثم بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 159-05 الصادر في 27 أبريل 2005 و قد دخل الاتفاق حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005.

4-1 مضمون الاتفاق:

جاء اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في 110 نصا مقسمة إلى 9 عناوين، 6 ملاحق، 7 بروتوكولات، و كذا 5 إعلانات مشتركة، 5 إعلانات من جانب الاتحاد الأوروبي، 4 إعلانات من جانب الجزائر و تشمل المحاور التالية:⁽³⁶⁾

1- الحوار السياسي: و ذلك في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان و دعم المسار الديمقراطي بالجزائر و الاستقرار و السلم (النصوص 3-5).

2- حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة تبادل حر و عليه فإن الرسوم الجمركية و الرسوم المطبقة على الواردات القادمة من دول الاتحاد الأوروبي سيتم تفكيكها تدريجيا لتصل إلى الانعدام (النصوص 6-29).

3- التجارة في الخدمات: و التي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات و يشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين (النصوص 30-37).

4- المدفوعات رؤوس الأموال المنافسة: و يشتمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة و الابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مجال التمويل و التجارة في السلع بين

الأجانب(من الاتحاد الأوروبي و الجزائريين) ، حماية حقوق الملكية الفكرية و الصناعية و التجارية ، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي و التحرير التدريجي للصفقات العمومية (النصوص 38-46).

5- التعاون الاقتصادي: و يغطي ذلك المجالات التالية: التعاون الجهوي ،العلوم التقنية والتكنولوجية،البيئة،الصناعة ،تأهيل الهياكل الاقتصادية ،حماية و ترقية الاستثمارات، تقارب التشريعات ،الخدمات المالية، الفلاحة، الصيد ،النقل،الاتصالات ،،الطاقة و المناخ،السياحة والصناعة التقليدية،الجمارك،حماية المستهلكين،حوار حول السياسة الاقتصادية الكلية(النصوص 47-66).

6- التعاون الاجتماعي و الثقافي: و يهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي و تعاون يشمل كافة المجالات ،تشجيع الصحافة و السمعي البصري،حماية الإرث الثقافي (النصوص 67-78).

7- التعاون المالي: و يشمل تحديث الاقتصاد ،ترقية الاستثمارات ،تأهيل المنشآت ،الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر و تشريعات للمنافسة(النصوص 79-81).

8- التعاون في مجال القضاء و الشؤون الداخلية: و يرمي إلى تعزيز مؤسسات الدولة ،حرية انتقال الأفراد،إعادة الإدماج و التعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة ،مكافحة الإرهاب ،مكافحة عمليات تبييض الأموال، مناهضة العنصرية،مكافحة الرشوة (النصوص 82-91).

9- الإجراءات المؤسسية العامة و النهائية: و ترمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق و كذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك و إنشاء لجنة الشراكة التي تتكفل بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة (النصوص 92-110).

4-2 آثار اتفاق الشراكة على واقع الاقتصاد الجزائري:

إن انضمام الجزائر إلى أفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي يخلق العديد من الآثار الإيجابية والسلبية و فيما يلي هذه الآثار :

4-2-1 الآثار الإيجابية: (37)

① سمح إبرام اتفاق الشراكة من تخفيض في نسب الرسوم الجمركية للكثير من المواد الأولية و المواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية و هذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي .

② يمكن اتفاق الشراكة المنتوج الجزائري من احتلال مكانة في السوق الأوروبية إذا تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتجاتها و استغلال مدة التفكيك الجمركي كعامل محفز لتحسين جودة منتجاتها.

③ فيما يخص التفكيك الجمركي فقد تم الاتفاق على مدة 12 سنة كاملة للقيام بالتفكيك الجمركي وهذه المدة كافية للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم و تتكيف مع المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأوروبية كما تسمح هذه المدة للمؤسسات الوطنية بتحفيز نفسها بشكل جيد خاصة و أن التفكيك سيكون تدريجيا.

④ يمكن الاستفادة من المساعدات المالية و الفنية التي إلزم الطرف الأوروبي بتقديمها للجزائر، بحيث يمكن وضع

برنامج شامل لتأهيل القطاع الصناعي و رفع قدرته على المنافسة و زيادة مستويات الإنتاج و الجودة و المواصفات الفنية.

⑤ في مجال الفلاحة تضمن اتفاق الشراكة ما يقارب 800 منتج فلاحى ، حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا لا سيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية و في المقابل فرضت الجزائر حصصا لاستيراد مواد زراعية كالحبوب و الحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني.

⑥ إضافة إلى التزام الطرف الأوروبي بدعم الطرف الجزائري في مجال الخبرة و التأهيل و الاستثمار المباشر و دعم الخصوصية فقد تم الالتزام بدعم الوفد الجزائري فيما مفاوضاته الرامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

⑦ تستفيد الجزائر من مسألة القرب الجغرافي للاتحاد الأوروبي و ذلك بتخفيض تكاليف النقل للمنتجات الجزائرية مما يزيد من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الأوروبية لانخفاض التكلفة الإجمالية لعملية التصدير و تحقيق سعر تنافسي للمنتج.

4-2-2 الآثار السلبية : رغم الآثار الإيجابية المنتظرة من اتفاق الشراكة فإن هناك جملة من المخاوف التي تترجم في آثار سلبية على الاقتصاد الوطني و أهمها:

① نتيجة لاتفاق الشراكة فإن الجزائر ستضطر إلى فتح أسواقها أمام منتجات أحسن جودة و أقل تكلفة و هذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة للمنتج الوطني و ذلك رغم أن التعريفية الجمركية ستكون مرتفعة نوعا ما في البداية ، و سيكون لهذا الاتفاق ضغوط كبيرة على النسيج الصناعي الجزائري الذي مازال في مرحلته الإبتدائية حيث أن الإنتاج المحلي يتميز بتكلفة مرتفعة و جودة أقل من نظيره الأوروبي.

② إن تخفيض التعريفية الجمركية أمام المنتجات الأوروبية من جراء الاتفاق ، و بسبب قيمة المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد التي تفوق 70% سيؤدي إلى انخفاض محسوس في عائدات الجزائر من الجباية الجمركية . فقد تضطر إلى البحث عن مصادر جديدة لتغطية هذا النقص ، عن طريق فرض المزيد من الضرائب على المواطنين . (38)

③ إن غزو السلع الأوروبية ذات الجودة العالية و السعر المنخفض نتيجة رفع الحماية على المنتج المحلي سيترتب عنه انخفاض في الطلب الكلي على هذا الأخير الأدنى جودة و الأرفع سعرا مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية لعدم استمرارها طويلا في مواجهة المنتج الأوروبي مما يعني تسريحا جديدا للعمال.

④ قبل الاتفاق كنا بلدا مستوردا و بعد الاتفاق سيتأكد بل سيترسخ هذا المبدأ و بالتالي فإن وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري ، ذلك أن المنتج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية (39)

⑤ وجود تفاوت كبير بين طرفي الاتفاقية على مختلف الأصعدة و بالتالي انخياز ميزان القوة لصالح الاتحاد الأوروبي . (40)

⑥ في المجال الفلاحي الذي يمثل 11% من الناتج المحلي الخام و حوالي 24% من اليد العاملة يمكن أن يتأثر بصورة مباشرة حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية و أن العجز الموجود يقدر بين 1.3%

و 1.5% مليار دولار ذلك أن هذا القطاع بالجزائر لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الأوروبي (4.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 40% إلى 70% في أوروبا).

من خلال ماسبق نخلص إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يوقع اتفاق الشراكة مع الجزائر لإخراج اقتصادها من التخلف بل إن النوايا الحقيقية للاتحاد هي التوسيع و مواجهة المنافسة الأمريكية و اليابانية و غزو المزيد من الأسواق التي تتميز اقتصادياتها بميزة استهلاكية. و الجزائر إذا أرادت لمشروع الشراكة أن ينجح فما عليها سوى تأهيل قطاعاتها الاقتصادية و تقوية نظامها الضريبي و تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي و خصوصية و إصلاح القطاع العام للحصول على مكانة قوية مع المجالات الاقتصادية الكبرى.

خلاصة:

يعد التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية باستمرار، و يعتبر ظاهرة فريدة من نوعها لاقت نجاحا كبيرا منذ ظهورها في أدبيات التاريخ الاقتصادي، استقطبت هذه الظاهرة العديد من أنظار الدول على اختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية و التي سارعت و تراجعت من أجل تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية أو اقتطاع تأشيرة الانضمام إلى أهم المجالات الاقتصادية الكبرى و هذا باعتبارها الملاذ الأنجع لمواجهة أغلب مشاكلها الاقتصادية و تحقيق تنميتها المنشودة في ظل نظام اقتصادي عالمي لا يعترف بالاقتصاديات الصغيرة و المجزأة بل يعترف فقط بالمنافسة و القوة و الكفاءة. و قد شهدت ظاهرة التكامل الاقتصادي صيغتين مختلفتين، صيغة نشأة بعد الحرب العالمية الثانية و جمعت بين عدة دول ذات تقارب جغرافي و أهمها الاتحاد الأوروبي الذي عرف نجاحا باهرا في التكامل الاقتصادي الإقليمي التقليدي من خلال تحقيقه للتكامل على كل المستويات مرحلة بمرحلة إلى غاية الوصول إلى مرحلة التكامل النقدي، و في المقابل صيغة أخرى ظهرت مع النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين اختفت ضمنها القارات الخمس و أعلنت عن ميلاد نموذج جديد للتكامل الاقتصادي و هو الإقليمية الجديدة والتي من أهم تجاربها تجربة الشراكة الأورو-متوسطية. و عليه فإنه بالرغم من الأهداف التي يرمي إليها التكامل الاقتصادي من تبادل للمنافع و المكاسب بين الأطراف المتجمعة إلا أن الأهداف الحقيقية التي سطرت من وراء إقامة علاقات الشراكة مع الدول النامية هو سعي تلك الدول المتقدمة إلى التوسيع و السيطرة و فرض الوجود على الساحة الاقتصادية الدولية.

الهوامش و الإحالات:

- 1- علاوي محمد لحسن، الإقليمية الجديدة "المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 7، 2010، ص 109.
- 2-J.Frank and shang ,Jin wei, : " Open Régionalism in a world of continental Trade Blocs", IMF working paper wp/98/10, Geneva, 1998, p8.
- 3- علاوي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 109.
- 4- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل الكامل الاقتصادي في الدول النامية "دراسة تجارب مختلفة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 35.
- 5- عبد الوهاب رميدي، المرجع السابق، ص 35.
- 6- بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 22.
- 7- جلطي غالم، بن منصور عبد الله، إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، جامعة سعد دحلب البليلة، البليلة، 21-22 ماي 2002، ص 8.
- 8- بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 23.
- 9- عقبة عبد اللاوي، الإقليمية الجديدة و آثارها على اقتصاديات الدول النامية (دراسة بعض آثار النافتا على المكسيك و بعض الآثار المحتملة على الشراكة الأورو - متوسطة على الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008/2007، ص 85.
- 10- رمضاني محمد، كبدي أحمد، ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو - متوسطة، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و الآفاق"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 424.
- 11- مجاز لويزة، بوعبدلي أحلام، الشراكة الأورو - متوسطة كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، الملتقى الدولي الثاني "التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و الآفاق"، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص 430.
- 12- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية "قضايا معاصرة في التجارة الدولية"، الجزء الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 57.
- 13- بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 27.
- 14- عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 84.
- 15- عقبة عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 89.
- 16- خالدي خديجة، أثر الإنفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، العدد 2، ماي 2005، ص 91.
- 17- بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 27-28.
- 18-Lawrence Summers , " Rgionalism and the world trading system .policy implication of trade and currency zones" , Studies of Federal Bank of kamas city , 1991, p308.
- * - الدول العربية الست: الأردن، الإمارات، تونس، المغرب، قطر، عمان.
- ** - الدول العربية الخمس: البحرين، جيبوتي، الكويت، مصر، موريتانيا.
- 19-Larinane Hmarchand, The political Economy of New Régionalism, The Third World Quarterly, London, 2005, p209.
- 20- علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 116.
- 21- علاوي محمد لحسن، مرجع سابق، ص 117.
- 22- بورغدة حسين، قصاص الطيب، الشراكة الأورو - جزائرية و أثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول : آثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.

- 23- كمال رزق، مسدور فارس، الشراكة الجزائرية - الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سعد دحلب ،البلدية ،21-22 ماي 2002، ص 6.
- 24-أسامة المجذوب، العولمة و الإقليمية "مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 66.
- 25- سلوى محمد مرسي، المشاركة الأورو -عربية ما لها و ما عليها و سبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ،8-9 ماي 2004، ص 2.
- 26- إكرام عبد الرحيم ،التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 242..
- 27- بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" حالة مجمع صيدال"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر ،الجزائر، 2006/2007، ص 223.
- 28- براق محمد ،ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة"دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة" الأورو -جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثارو انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 3-4.
- *** - البداية الفعلية لتنشيط العلاقات الأوروبية المتوسطية كانت سنة 1972 حيث تبنت أوروبا ما يسمى بالسياسة الشاملة و المتوازنة و التي تم في إطارها عقد اتفاقيات التعاون بينها و بين 8 دول و هي كالآتي: الجزائر ،تونس،المغرب،مصر،الأردن،سوريا،إسرائيل،لبنان ،و التي دخلت كلها حيز التنفيذ نوفمبر 1978.
- **** الدول هي: الجزائر ،تونس ،المغرب،ليبيا،موريتانيا،البرتغال،إسبانيا،إيطاليا،فرنسا.
- 29-بوصبيح صالح رحيمة، مرجع سابق، ص 47.
- 30-تومي عبد الرحمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة تبادل حر أورو -متوسطة ، الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 10.
- 31-جمال عمورة، هلال درحون، المنطقة العربية و صراح المصالح الاقتصادية ، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية -الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر ،8-9 ماي 2004، ص 6.
- 32-بن يعقوب الطاهر، آثار اتفاق الشراكة الأورو -جزائرية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 12.
- 33-تومي عبد الرحمان ، المرجع السابق، ص 7.
- 34-رحيمة بوصبيح ، مرجع سابق، ص 49.
- 35-جمال عمورة ،هلال درحون، المرجع السابق، ص 7.
- 36-بوشنافة الصادق ،مرجع سابق، ص 225.
- 37-ناصر دادي عدون ،متاوي محمد ،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة"أسباب الانضمام -النائج المرتقبة و معالجتها"، دار الحمديّة العامة ،الجزائر، 2003، ص 179-182.
- 38- ناصر دادي عدون ،متاوي محمد ،المرجع السابق، ص 182.
- 39-كمال رزق ،مسدور فارس ،مرجع سابق، ص 5.
- 40-محمد فرحي ،المخاطر الاقتصادية للشراكة الأورو -جزائرية و شروط تخطيطها، الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.